



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

# المناطق الحرة وتأثيراتها الممكنة في الاقتصاد العراقي في ضوء تجارب بلدان مختارة

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية،  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل

دينا طلال صبيح شوقي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

مظفر حسني علي

٢٠١٤م

بغداد

١٤٣٥هـ

## مقدمة

لم تكن فكرة المنطقة الحرة فكرة حديثة، انما هي فكرة قديمة تعود الى القرون الوسطى. إلا أنها تطورت مع مرور الزمن، وافرزت اشكالا، ونماذج جديدة، ومتعددة. وكان قد ابتدأ السياق التاريخي للمناطق الحرة اولا بالمدن، والموانئ الحرة في شكلها التجاري، ثم المناطق التجارية، ثم المناطق الصناعية الحرة، ومناطق تجهيز الصادرات وصولا الى المناطق الحرة متعددة الأنشطة التجارية، والصناعية، والخدمية التي تكون على هيئة مدينة تخصص بأكملها كم منطقة حرة، او جزء من ارض البلد يخصص للغرض نفسه.

وشهدت المناطق الحرة ازدهارها الحقيقي منذ منتصف القرن الماضي، و السبب في ذلك هو الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العالم نتيجة للتطورات الاقتصادية السريعة، وترابط، وتشابك المصالح التجارية الدولية، وانتشار طرق المواصلات، والاتصالات الحديثة التي عملت على ازدهار التجارة العالمية. إن حاجة الدول الى الانفتاح على العالم تجاريا، والافادة من التطورات العلمية، والتكنولوجية، وتوسيع رقعة الاستثمار، والتصنيع، وزيادة حركة التبادل التجاري، ورفد الدولة بموارد مالية اضافية بالعملات الاجنبية. كل ذلك جعل اللجوء الى المناطق الحرة حلاً لا مناص منه. و بشكل خاص بالنسبة للدول النامية، بوصف ان هذه المناطق تعد وسيلة ناجحة لجذب الاستثمارات، وتطوير صناعتها، وصادراتها، وتوفير فرص العمل، وزيادة ايراداتها من النقد الاجنبي، وحصولها على التقنية الحديثة. فعدتها وسيلة لدفع عجلة التنمية في بلدانها، وفي هذا السياق يأتي الاندفاع الذي تشهده في السنوات الاخيرة البلدان العربية نحو اقامة مناطق حرة جديدة، وتوسيع القائم منها ياتي بعد ان لمست هذه الدول حجم النجاح الذي حققته المناطق الحرة المقامة فيها، او في دول اخرى .

### اولا: اهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على واقع حال المناطق الحرة في العراق، واهميتها انطلاقا من الدور المتوقع لهذه المناطق في تحقيق جملة من العوائد الاقتصادية ذات الاثر التنموي على مجمل النشاط الاقتصادي. كما يهدف البحث ايضا الى بيان مقومات نجاح المناطق الحرة في العراق، والتحديات التي تواجهها، والتصورات المستقبلية لتطوير المناطق الحرة العراقية. كذلك يهدف البحث الى التعرف على البيئة الاستثمارية في العراق، ومدى التوافق، والتعارض بين عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة، والهيئة الوطنية للاستثمار.

### ثانيا: مشكلة البحث:

توجه العراق نحو اقامة المناطق الحرة، إذ كانت المنطقة الحرة في (خور الزبير) اول هذه المناطق، التي تأثرت كثيرا بالتحديات السياسية، والاقتصادية التي مرت بالعراق. ومع ان المناطق الحرة في العراق تمتلك العديد من المقومات، مثل الموقع الجغرافي، والسوق، والموارد الطبيعية، والقوى البشرية. فضلا عن الحوافز، والتسهيلات لكنها بالمقابل واجهت معوقات عديدة سياسية، واقتصادية، ومادية، وقانونية، وادارية . وبيان اهمية المناطق الحرة، وما هي امكانيات، ومتطلبات اقامتها؟ وما هي الصعوبات، والتحديات التي تواجه هذه المناطق في اوضاع تزايد اجراءات جذب الاستثمارات الاجنبية في معظم البلدان. لذا كان من الاهمية تشخيص المعوقات، والتحديات التي تواجهها، ووضع تصورات، او رؤية مستقبلية لتطوير المناطق الحرة و ما هي تأثيراتها الممكنة في الاقتصاد العراقي

### ثالثاً: فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها : ان المناطق الحرة في العراق تتوفر لها سبل النجاح لكن هناك تحديات عديدة جعلتها غير قادرة على تحقيق اهدافها.

### رابعاً: منهجية البحث:

استند البحث العلمي على منهج دراسة المقارنة ، و قد اعتمد البحث الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بحالة محددة ، والتعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخها ، او دراسة جميع المراحل التي مرت بها بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالحالة.

وتم جمع البيانات من الكتب ذات الصلة بالموضوع ، والرسائل ، والاطاريح الجامعية ، والابحاث ، والتقارير ، وكذلك الدراسات المختلفة حول المناطق الحرة في الدول العربية التي سبقتنا في اقامة المناطق الحرة مثل (الاردن ، ومصر ، والأمارات) بوصفها نماذج تمثل الحالة الاولى (الأردن) بوجود التقارب في الموقع الاستراتيجي المتميز الذي يمتلكه كلا من الاردن والعراق مما فسح المجال للتجارة الحرة بشكل اسرع ، و اقل كلفة فضلاً عن الموارد البشرية المؤهلة ، والمدرّبة ، والمشهود لها في البلدين ، وتوجه البلدين نحو الانفتاح على الخارج سعياً لجذب الاستثمارات الاجنبية. وتمثل الحالة الثانية (مصر) التحديات والمعوقات التي واجهها كلا من الاقتصاد المصري ، والاقتصاد العراقي التي اهمها الفقر ، والبطالة ، والارتفاع الكبير في المديونية. اما الحالة الثالثة (الامارات) تمثل التقارب في اقتصاد كلا البلدين اقتصاد نفطي يعتمد ايرادات النفط لتغطية الانفاق العام للدولة.